

Distr.: General
25 September 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ٢٣ (ب) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة:
إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي
تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر
الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية
وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة
والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون
في مجال النقل العابر

رسالة مؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه نص إعلان ألماتي الوزاري الذي اعتمده وزراء التجارة في
البلدان الأعضاء في مجموعة البلدان النامية غير الساحلية في اجتماعهم الرابع، الذي عُقد يوم
١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في ألماتي، كازاخستان (انظر المرفق).

وأرجو التكرم بالعمل على تعميم هذا النص بوصفه وثيقة من وثائق الدورة السابعة
والستين للجمعية العامة، في إطار البند ٢٣ (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) بيرغانيم أيتيموفا

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

إعلان ألماتي الوزاري المعتمد في الاجتماع الرابع لوزراء التجارة في البلدان النامية
غير الساحلية الذي عُقد في ألماتي، كازاخستان، يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

نحن، وزراء ومسؤولي التجارة في البلدان النامية غير الساحلية، المجتمعين في ألماتي،
كازاخستان، يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بهدف تحديد مواقف مشتركة بشأن
الاستراتيجيات وتدابير وإجراءات جديدة لتلبية أشد احتياجات بلداننا إلحاحاً في مجالي
التجارة والتنمية، وتقديم توجيه من أجل التحضير لمؤتمر الاستعراض العشري لبرنامج عمل
ألماتي، والتعبير عن ضرورة مواصلة العمل بخطة جديدة،

إذ نلاحظ أن عدم إمكانية الوصول إلى البحر ومنه يعيق التنمية الاقتصادية
والاجتماعية للبلدان النامية غير الساحلية وأن موقعنا الجغرافي غير المواتي يقلل من ديناميات
النمو لدينا مقارنة بالبلدان الساحلية، مما يجعل بلداننا أشد البلدان تضرراً في مناطقنا
الإقليمية،

وإذ نؤكد مجدداً أن تحرير التجارة يقتضي اتباع نهج متوازن وبنّاء وإدارة جيدة ونزيه
فيما يتعلق بالبلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية غير الساحلية،

وإذ نؤكد على ما يمكن أن ينطوي عليه النظام التجاري المتعدد الأطراف من فوائد
لتحقيق بيئة تجارية لا تمييزية وقائمة على قواعد ويمكن التنبؤ بها لكل بلد، بصرف النظر عن
مساحة أراضيه أو عدد سكانه أو مستوى تنميته، فرصة المشاركة على نحو فعال ومفيد في
التجارة العالمية،

وإذ نشدد على الأهمية البالغة لاختتام المفاوضات بشأن برنامج الدوحة الإنمائي
بالتوصل إلى نتائج ذات صلة بالتنمية تراعي تماماً الاحتياجات والتحديات والأولويات
التجارية والإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية،

وإذ ندرك أن مواجهة التحديات التي تواجهها بلداننا لكونها بلداناً غير ساحلية
تقتضي وضع سياسات وتدابير محلية مناسبة من قبل بلدان المرور العابر المجاورة لنا، فضلاً عن
تهيئة بيئة دولية داعمة، لإيجاد أوجه تآزر إيجابية بين الدولة والمجتمع وقطاع الأعمال،

وإذ نعرب عن قلقنا بشأن عودة أسعار الغذاء والطاقة إلى الارتفاع، وتفاقم ذلك
نتيجة للأثر السلبي لتغير المناخ، الذي يؤثر تأثيراً معاكساً على التقدم الاقتصادي والاجتماعي

الذي حققته البلدان النامية غير الساحلية في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى زيادة هشاشتها وإلى إضعاف قدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ نشدد على ضرورة اعتماد تدابير داعمة، عامة ومحددة على السواء، لصالح البلدان النامية غير الساحلية في إطار منظمة التجارة العالمية، وأيضا في المحافل التجارية الأخرى ذات الصلة، مع مراعاة الاحتياجات المعينة لهذه البلدان ومشاكلها الخاصة،

وإذ ندرك أهمية تحقيق عملية العضوية في منظمة التجارة العالمية، بينما نسلط الضوء، في الوقت ذاته، على التحديات الخطيرة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وهذه البلدان هي إثيوبيا وأذربيجان وأفغانستان وأوزبكستان وبوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وطاجيكستان وكازاخستان،

وإذ نشير إلى إعلان وبرنامج عمل الماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية،

وإذ نشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية ونتائج مؤتمر القمة العالمي الذي عُقد عام ٢٠٠٥،

وإذ نشير كذلك إلى منهاج عمل أسونسيون وإعلان أولان بتار وإعلان إوزولويني،

وإذ نشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نريده" التي تدعو الدول الأعضاء، ومنظمات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، إلى زيادة الإسراع بتنفيذ تدابير محددة في المجالات الخمسة ذات الأولوية المتفق عليها في برنامج عمل الماتي،

وإذ نشير إلى أن ولاية الدوحة التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في دورته الثالثة عشرة عهدت إلى الأونكتاد بمهمة زيادة تلبية الاحتياجات التجارية والاستثمارية والإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية،

وإذ نشير إلى قرار الجمعية العامة ٦٦/٢١٤ الذي قررت الجمعية فيه عقد مؤتمر استعراض شامل، من المؤتمرات التي تعقد كل عشر سنوات لاستعراض تنفيذ برنامج عمل الماتي، في عام ٢٠١٤، استنادا إلى عمل تحضيرى على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وكذلك عقد اجتماعات بشأن مواضيع محددة،

فإننا نحن الوزراء،

ندرك أن أثر الأزمة المالية والتباطؤ الاقتصادي في بلدان كبرى متقدمة النمو قد امتد إلى البلدان النامية، ومن بينها بلدان نامية غير ساحلية، وأن الانتعاش الاقتصادي ظل هشاً وغير مؤكد حتى الآن،

نعلم أن تعزيز التعاون الدولي بهدف تحسين البيئة الاقتصادية الدولية وإطلاق مفاوضات تجارية دولية في جميع المجالات، ووضع إطار اقتصادي داعم ونزيه ومتوازن ومستند إلى قواعد، هما عنصران أساسيان لتحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامة شاملين للجميع ومنصفين،

ونتفق على ما يلي:

الأهداف الإنمائية

١ - يشكل الحد من الفقر والتنمية المستدامة والشاملة للجميع هدفين إنمائيين أساسيين وجوهريين للبلدان النامية غير الساحلية. والتحول الهيكلي، بما في ذلك تحديث قطاعات الإنتاج وتخصصها وتحسين البنية التحتية المادية، يجب أن يحدث بطريقة تدعم تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية.

تنمية القدرات الإنتاجية

٢ - بهدف التخفيف مما يترتب على انعدام وجود سواحل لدى البلدان النامية غير الساحلية من أضرار معاكسة للتنمية، تلزم سياسات شاملة ومتسقة ومنسقة على جميع الصُّعد في مجالات الاستثمار، والبنية التحتية (الإنتاج، والنقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والطاقة)، واللوجستيات (تيسير النقل والتجارة)، والتكنولوجيا، وذلك لدعم الجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل:

- إقامة قاعدة قوية للابتكار العلمي والتكنولوجي للتصدي للكثير من التحديات الإنمائية الثابتة والمستجدة التي تواجهها بلداننا في مجالي التجارة والتنمية. وسيؤدي التعاون في نقل التكنولوجيا المناسبة دوراً أساسياً في هذا الصدد؛
- تنمية القدرات الإنتاجية الوطنية والمحلية، وتنوع الإنتاج والأسواق، وتحسين مستوى البنية التحتية المادية من أجل تحسين القدرة التنافسية، والربحية، والحد من التأثير بالهزات الخارجية.

٣ - نحن نؤكد مجدداً التزامنا بالاضطلاع بإجراءات جسورة من أجل تنمية قطاعي الصناعة والزراعة، تدعمها سياسات كافية وتكملها إجراءات على الصعيد العالمي للتصدي بفعالية للتأثيرات المشوهة للتجارة التي تخلفها تدابير من قبيل إعانات الصادرات، وندعو أعضاء منظمة التجارة العالمية الآخرين إلى القيام بذلك أيضاً.

٤ - نحن نهيئ بالاجتماع الدولي أن يساعد في تصميم ووضع مؤشرات للهشاشة تكون بمثابة آلية للإنذار المبكر من أجل تقييم القابلية للتأثر بالهزات الخارجية.

٥ - ثمة حاجة إلى تدابير وإجراءات متضافرة لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية من أجل الحد من اعتمادها على السلع الأساسية، بما في ذلك من خلال تنويع قاعدتها التصديرية، وتحسين تصنيع السلع الأساسية. ونحن نهيئ بالاجتماع الدولي أن يحسن الجهود الرامية إلى دعم البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك عن طريق الإطار المتكامل المعزز وغيره من البرامج، فيما يتعلق بتنويع صادراتها، من خلال جملة أمور منها نقل التكنولوجيا ذات الصلة، ودعم تنمية وتعزيز قدراتها الإنتاجية، وبناء القدرات في مجال وضع السياسات ذات الصلة.

تشجيع الاستثمار

٦ - ينبغي تعزيز الاستثمار العام والخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تشجع وتيسر حكومات البلدان النامية غير الساحلية، بدعم من الجهات المانحة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، تنمية القطاع الخاص، بما في ذلك الصناعات المحلية، عن طريق جملة أمور منها تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتنمية مباشرة الأعمال الحرة، وتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

مفاوضات منظمة التجارة العالمية

٧ - نحن نحث المجتمع الدولي على العمل على وضع قواعد تجارية واضحة ومتوازنة ونزيهة وشفافة. ونهيئ بأعضاء منظمة التجارة العالمية المضي قدماً في جميع مجالات جولة الدوحة الإنمائية ضمن إطار العملية الواحدة، لا سيما المجالات التي لها آثار إيجابية قوية على التدفقات التجارية الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية، وذلك من قبيل تيسير التجارة، والوصول إلى الأسواق، وإزالة الحواجز غير الجمركية وغيرها من التدابير المشوهة للتجارة، فضلاً عن قضايا التنفيذ. وعلاوة على ذلك، في وقت يشهد انتعاشاً اقتصادياً هشاً، نحن نحث شركاءنا على عدم فرض تدابير تحد من إمكانية الوصول إلى الأسواق.

٨ - يجب إجراء مفاوضات منظمة التجارة العالمية بطريقة تتيح المشاركة الفعالة والكاملة والديمقراطية من قبل جميع أعضاء المنظمة عن طريق مواصلة عملية تفاوض متعددة الأطراف وشفافة وشاملة وموجهة من الأعضاء وذلك من أجل التوصل إلى حاتمة ناجحة ونتيجة طموحة ومتوازنة ومنصفة تكفل، في جملة أمور، تحسين إمكانية وصول الصادرات الزراعية وغير الزراعية للبلدان النامية غير الساحلية إلى الأسواق.

٩ - نحن نعرب عن التزامنا بالمفاوضات الجارية بشأن تيسير التجارة، لا سيما بشأن حرية المرور العابر والمعاملة الخاصة والتفاضلية، ونهيب بالأعضاء التعجيل بإحراز تقدم في هذه المجالات، ذات الأهمية على وجه الخصوص للبلدان النامية غير الساحلية من أجل زيادة كفاءة تدفق سلعتها وخدماتها، فضلاً عن تحسين قدرتها على المنافسة دولياً نتيجة لخفض تكاليف المعاملات.

١٠ - من اللازم أن يتضمن الاتفاق المقبل بشأن تيسير التجارة، في الوثيقة الختامية لجولة الدوحة، التزامات ملزمة تكفل حرية المرور العابر، والتعاون الجمركي، وزيادة سرعة حركة البضائع والإفراج عنها والتخليص عليها، فضلاً عن المعاملة الخاصة والتفاضلية مع تقديم دعم مالي.

١١ - نحن ندعو إلى اعتماد نص أكثر طموحاً ومناسباً للتنمية يعالج القضايا ذات الأهمية بالنسبة لصادرات وواردات البلدان النامية غير الساحلية.

١٢ - نحن نكرر الإعراب عن تأييدنا للاقتراح المقدم من أعضاء المبادرة القطاعية لصالح القطن المتعلقة بالخفض الطموح للدعم الزراعي المحلي الذي يشوه السوق الدولية للقطن. ونحث أيضاً أعضاء منظمة التجارة العالمية على اعتماد تدابير لتحسين وصول القطن والمنتجات المشتقة من القطن إلى السوق.

الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

١٣ - ينبغي تبسيط الإجراءات الخاص بانضمام البلدان النامية غير الساحلية إلى منظمة التجارة العالمية. ونحن نؤكد على ضرورة أن تراعى أثناء عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية المستويات الفردية للتنمية والاحتياجات والمشاكل الخاصة لتلك البلدان الناجمة عن العائق الجغرافي الذي تواجهه والمتمثل في كونها بلداناً غير ساحلية. ويجب أن تطبق بفعالية على جميع البلدان النامية غير الساحلية التي تنضم إلى المنظمة جميع الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية.

المعونة المقدمة للتجارة

١٤ - إن المعونة المقدمة للتجارة، بما في ذلك الإطار المتكامل المعزز، أساسية بالنسبة لبلداننا لكي تستخدم بفعالية النظام التجاري المتعدد الأطراف. وينبغي أن تشكل المعونة المقدمة للتجارة من أجل قطاع النقل والتخزين، لدعم التكامل الإقليمي وإنشاء ودعم ممرات للعبور في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، أولوية فيما يتعلق بالالتزامات إزاء البلدان النامية غير الساحلية بشأن المعونة المقدمة للتجارة. ونحن نرحب بإجراء الاستعراض العالمي الرابع للمعونة المقدمة للتجارة في عام ٢٠١٣ ونشجع منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على القيام بعملية مسح للمساعدة المقدمة للبلدان النامية غير الساحلية.

١٥ - نحن نهيئ بشركائنا في التنمية أن يدعموا بفعالية مبادرة المعونة المقدمة للتجارة عن طريق الإسراع بدفع الأموال، وإيلاء اعتبار كاف للاحتياجات والمتطلبات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك بناء القدرات من أجل وضع السياسات التجارية، والمشاركة في المفاوضات التجارية وتنفيذ تدابير لتيسير التجارة، وإقامة البنية التحتية ذات الصلة بالتجارة، فضلاً عن تنويع المنتجات التصديرية وتعزيز القدرات الإنتاجية بهدف زيادة تنافسية منتجات البلدان النامية غير الساحلية في أسواق الصادرات.

الدعم الدولي

١٦ - نحن نحث الجهات المانحة لنا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على زيادة مساعدتها التقنية والمالية في المجالات التي هي موضع اهتمام البلدان النامية غير الساحلية دعماً لجهودنا الوطنية الرامية إلى التغلب على العقوبات التي يفرضها الموقع الجغرافي على بلداننا، ونحثها على إدماج البلدان النامية غير الساحلية في النظام التجاري المتعدد الأطراف إدماجاً يكون أكثر فائدة لها. وينبغي أن تكون هذه المساعدة مكاملة لجهودنا الوطنية الرامية إلى تنويع هيكل الإنتاج المحلي وكفالة تحسين الاندماج في الاقتصاد العالمي بسلع وخدمات تنافسية تقلل إلى أدنى حد من تكاليف المعاملات المتعلقة بالوضع الجغرافي المحدد للبلدان النامية غير الساحلية.

١٧ - مع الإعراب عن تقديرنا للتعاون المقدم من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، لا سيما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ولجان الأمم المتحدة الاقتصادية الإقليمية، وغيرها من المنظمات الدولية، لا سيما منظمة

التجارة العالمية، ومنظمة الجمارك العالمية، والصندوق المشترك للسلع الأساسية، ومركز التجارة الدولية، والبنك الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية، والمنظمات الإقليمية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، فإننا ندعوها إلى القيام، ضمن إطار ولاياتها، بتعزيز جهودها للمساعدة على التخفيف مما يترتب على كون بلداننا بلداناً غير ساحلية من تأثيرات معوقة على تنميتنا الاقتصادية، وتحسين توجيه المساعدة التقنية المقدمة بما يحقق التحول الهيكلي لاقتصاداتنا.

١٨ - نحن نعلق أهمية بالغة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ونعزز زيادة تعزيزهما، بوصفهما وسيلة لتنويع فرص التجارة، وحدوث تدفقات إضافية للاستثمار الأجنبي المباشر تسهم في التنمية المستدامة للبلدان النامية غير الساحلية، وكذلك التعاون في نقل التكنولوجيا المناسبة.

١٩ - نحن سنعمل على زيادة توسيع نطاق التكامل الإقليمي كآلية لتحسين الربط بشبكات النقل العابر ولكفالة زيادة التجارة الإقليمية، والسياسات التنظيمية المشتركة، وتعاون الأجهزة الحدودية، ومواءمة الإجراءات الجمركية، فضلاً عن العمل على تحسين التنسيق بين الأسواق الإقليمية وتعميقها. ونؤيد عمليات التكامل الإقليمي الجارية في مناطقنا الإقليمية ونهيب بشركائنا أن يدعموا هذه المبادرات. وينبغي أن ننظر في الانضمام إلى اتفاقات الأمم المتحدة التيسيرية وفي تنفيذها.

التحديات الجديدة والناشئة

٢٠ - إضافة إلى الجهود الرامية إلى تحسين حالة النقل العابر لدينا، من اللازم أن تكون البلدان النامية غير الساحلية مهيأة لمواجهة التحديات الجديدة والناشئة وأن تغتنم الفرص بجسارة. ونباشد أيضاً الجهات المانحة لنا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وكذلك المنظمات الدولية المختصة، أن تساعد البلدان النامية غير الساحلية في التصدي لهذه التحديات.

٢١ - نحن ندعو إلى تقديم الدعم الدولي لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية على التصدي لما يخلفه تغير المناخ من آثار سلبية على توافر الموارد الطبيعية، لا سيما المياه والأراضي الصالحة للزراعة. ويشكل التصحر وتدهور الأراضي وشح المياه لأغراض الاستهلاك الآدمي فضلاً عن الأغراض الصناعية والزراعية تهديداً حقيقياً لسبل معيشة الأجيال المقبلة في كثير من البلدان النامية غير الساحلية.

٢٢ - لقد أصبح التكيف مع تغير المناخ والحصول على تكنولوجيا غير ضارة بالبيئة قضيتين لهما أولوية لدى كثير من البلدان النامية غير الساحلية. ونحن نهيئ بالجمتمع الدولي أن يعتمد وينفذ تدابير ذات صلة تساعد تلك البلدان، اتساقاً مع الالتزامات المتعهد بها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، على التكيف مع أثر تغير الأحوال المناخية. ونرحب، في هذا الصدد، ببرنامج مبادرة أستانا المسماة "الجسر الأخضر" الذي سيكون ذا أهمية خاصة للتشجيع على نقل التكنولوجيات الخضراء إلى البلدان النامية غير الساحلية.

٢٣ - ينبغي أن تستغل البلدان النامية غير الساحلية استغلالاً أفضل تلك الفرص التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للمشاركة في التجارة الدولية بالصادرات، لا سيما الخدمات، الأقل تأثراً ببعد المسافات، أو التي لا تتأثر بذلك. ولذا نحن نهيئ بالجهات المانحة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف أن تقدم ما يلزم من مساعدة مالية وتقنية لتحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتحسين الموصولية في بلداننا وكذلك لتدريب الموارد البشرية اللازمة لهذه الأنشطة.

٢٤ - يشكل انعدام الأمن الغذائي تهديداً خطيراً للاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية غير الجزرية. ويقتضي التغلب على هذا التحدي حلاً متعدد الأوجه تشمل جملة أمور منها إزالة التدابير المشوهة للتجارة، وتحسين المستوى التكنولوجي، والتصدي لتأثيرات تغير المناخ في القطاع الزراعي، والقضاء على المضاربة المالية في أسواق الغذاء العالمية.

٢٥ - ينبغي أن تكون التنمية المستدامة هي الموجه للجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية لتحقيق توافر الغذاء على نحو مستدام.

٢٦ - يلزم وجود بنية تحتية قوية في قطاع الطاقة في البلدان النامية غير الساحلية وذلك للنهوض بتنمية القدرة الإنتاجية المحلية وتحسين الربط مع الأسواق الإقليمية والدولية. ونحن نهيئ بالجمتمع الدولي أن يحسن دعمه لتهيئة هذه البنية التحتية في بلداننا. ونؤكد مجدداً أيضاً في هذا السياق ضرورة تعبئة موارد من أجل إنتاج طاقة نظيفة وتوزيعها وتسويقها.

برنامج عمل ألماني من أجل البلدان النامية غير الساحلية

٢٧ - نحن نلاحظ أن برنامج عمل ألماني أسهم في تحقيق قدر من التقدم في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر للمحاور لها في تنفيذ إصلاحات هامة على صعيد السياسات لإزالة الحواجز المادية وغير المادية التي تقف في طريق مشاركة البلدان النامية غير

الساحلية في التجارة العالمية مشاركة فعالة. بيد أن هذا التقدم كان متفاوتاً فيما بين البلدان النامية غير الساحلية وكثيراً ما كان محدود النطاق والأثر. والأسوأ من هذا أن التداعيات العالمية للأزمة الاقتصادية في البلدان المتقدمة النمو تهدد بتقويض هذا التقدم في كثير من البلدان النامية غير الساحلية. وعلاوة على ذلك، استجذت خلال السنوات العشر المنصرمة تحديات وفرص أمام البلدان النامية غير الساحلية لم تكن ظاهرة وقت إعداد برنامج عمل ألماتي، ومن ثم فإننا نلتمس الحصول على فرصة لتحسين جدول أعمال ألماتي.

٢٨ - نحن نسلم بالجهود التي بُذلت على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي لتحسين وصيانة بنية النقل العابر للمادية للتمكين من زيادة وصول البلدان النامية غير الساحلية إلى الموانئ البحرية والأسواق الدولية ومنها. ولكن، بالنظر إلى وجود ثغرات كبيرة في البنية التحتية للنقل وسوء نوعية تلك البنية، نحن نهيئ بالمجتمع الدولي زيادة المساعدة المالية والتقنية المحددة والمهادفة لتنمية وصيانة البنية التحتية للمادية للنقل في البلدان النامية غير الساحلية وفي بلدان المرور العابر المجاورة لها، وذلك بهدف سد الثغرات، وتحسين الربط الإقليمي، وكفالة أداء ممرات العبور لوظيفتها بشكل سليم.

طريق المضي قدما

٢٩ - نحن نشدد على ضرورة تعزيز التنسيق بين البلدان النامية غير الساحلية في المفاوضات التجارية التي تجرى في منظمة التجارة العالمية، مع إيلاء اهتمام بوجه خاص لحرية المرور العابر وغير ذلك من الجوانب ذات الصلة فيما يتعلق بتسيير التجارة، وإزالة التدابير المشوهة للتجارة، وإتاحة الوصول إلى الأسواق مع التشديد بوجه خاص على احتياجاتنا الإنمائية ودعم عملية انضمام البلدان النامية غير الساحلية إلى منظمة التجارة العالمية.

٣٠ - ينبغي للبلدان النامية غير الساحلية القيام، بما في ذلك عن طريق بعثاتها في جنيف، بتعزيز تعاونها الفني مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) فيما يتعلق بالمسائل ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، ومن بينها التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة والشاملة للجميع.

٣١ - نحن نحث البلدان النامية غير الساحلية، التي لم تفعل ذلك بعد، على الانضمام إلى الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مجمع فكر دولي من أجل البلدان النامية غير الساحلية، استهدفاً للتفعيل الكامل لذلك المجمع، وندعو مكتب الممثل السامي والمؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، ومن بينها الشركاء في التنمية، والمنظمات الدولية والإقليمية المختصة، إلى دعم مجمع الفكر، لأنه سيؤدي دوراً هاماً في

تحسين القدرة التحليلية لدى البلدان النامية غير الساحلية ويوفر بحوثاً محلية لتلبية احتياجاتنا المحددة.

٣٢ - نحن نلتزم بالمشاركة الكاملة في العملية التحضيرية لمؤتمر الاستعراض العشري لبرنامج عمل الماتي وبالمشاركة في المؤتمر نفسه على أعلى مستوى ممكن. ونهيب بالجهات المانحة لنا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف وبالمجتمع الدولي إيلاء أهمية خاصة للعملية التحضيرية وندعوها إلى المشاركة بفاعلية في المؤتمر.

٣٣ - نحن نعرب عن انتظاراتنا أن يسفر مؤتمر الاستعراض العشري الشامل عن برنامج عمل جديد يحدد التدابير والإجراءات الملموسة والشاملة التي يجب أن تسعى إليها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة لها ويسعى لها شركاؤنا لتمكين البلدان النامية غير الساحلية من الاندماج على نحو أكثر فعالية في النظام التجاري العالمي والاقتراب من تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٣٤ - نحن نطلب إلى منظمات الأمم المتحدة المختصة، لا سيما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ولجان الأمم المتحدة الاقتصادية الإقليمية، وغيرها من المنظمات الدولية، لا سيما منظمة التجارة العالمية، ومنظمة الجمارك العالمية، والصندوق المشترك للسلع الأساسية، ومركز التجارة الدولية، والبنك الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية، والمنظمات الإقليمية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والبرلمانات الوطنية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والجهات المعنية الأخرى دعم عملية إعداد برنامج عمل يخلف برنامج عمل الماتي، وتقديم مساهمات في هذه العملية.

٣٥ - نحن ندعو البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية إلى تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة المتعلقة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر الماتي الوزاري الدولي، فضلاً عن مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في العملية التحضيرية لمؤتمر الاستعراض العشري الشامل وفي المؤتمر نفسه.

كلمات شكر وتقدير

٣٦ - نحن نعرب عن تقديرنا الصادق للجهود المتواصلة التي تضطلع بها باراغواي بصفتها منسقة قضايا التجارة والتنمية في مجموعة البلدان غير الساحلية في جنيف، وللجهود

المتواصلة التي تضطلع بها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بصفتها رئيسة مجموعة البلدان
النامية غير الساحلية في نيويورك.

٣٧ - نحن نعرب عن تقديرنا البالغ للحكومة وشعب كازاخستان لاستضافتهما
هذا الاجتماع.